كان ما يزال مطبقا ومن أجل تبرير ايقافه ـــ قيل بأن الدول العربية المنتجة قد تضررت من جراء ذلك أكثر مما تضررت البلدان المعادية التي تمت مقاطعتها أو ان خسارتها كانت أكبر ، وهذا غير صحيح . ان مما لا شك فيه ان قطع البترول العربي عن الدول المعادية قد قلل من صادرات كل بلد عربي منتج بنسبة تتفاوت من بلد لآخر حسب الكميات التي كان يصدرها لتلك البلدان المعادية وأنقص بالتالي مؤقتا من دخل البلدان العربية المنتجة. ولكننا لا نستطيع ان نتكلم هنا عن « خسارة » حقيقية تصيبنا ، فكل الذي حصـــل ان صادرات نفطنا قلت خلال فترة المقاطعة وبقيت الكميات التي كانت ستصدر مخزونة في باطن الارض العربية الى أن يحين وقت تصديرها . واذا كان دخل الدول المنتجة قد انخفض بنسبة انخفاض الانتاج والتصدير فقد كان من الممكن مجابهة ذلك بشيء مـــن التقشف والاستغناء عن المصاريف الكمالية بل انه كان لا بأس في سبيل الهدف النبيل الذي من أجله قطع النفط ، لو ثبتت جدوى وفعالية الاجراء ، أن يتم تأجيل بعض مشاريع التنمية العربية فمثل ذلك يكون قدرا معقولا من التضحية في سبيل قضية أكبر .

ولذا فاننا لا نوافق على هذا النقد الذي وجه لاجراء منع النفط ، ولكن لنا عليه مأخذا آخر أهم ، وهو انه كان محدود الفعالية : فاذا كان قد أحدث أثره الضار على الدولتين المعاديتين ، أمريكا وبريطانيا ، بتحميلهما خسارة مادية بينا أبعادها فانه لم يفلح في خلق مجاعة نفطية حقيقية لديهما ولم يحملهما على تغيير مواقفهما المعادية . فهل تعتبر هذا الضرر المادي كافيا وفعالا وعلى مستوى المعركة المصيرية التي نواجهها وأهمية سلاح النفط العربي ؟ ان أمريكا قد اعترفت حسب بعض مصادرها الرسميـــة بأن خسارتها المادية نتيجة قطع النفط العربي كانت مقدرة بحوالي (٢١) مليون دولار شهريا أي ما يبلغ حوالي (٢٥٠) مليون دولار سنويا لو ان اجراء قطع النفط العربي دام سنة كاملة ـــ مع انه لم يدم فعلا الا بضعة اسابيع كما هو معروف . ولكننا نعلم ان الولايات المتحدة تقدم لاسرائيل كل سنة مئات الملايين من الدولارات فهل مما يؤثر عليها تأثيرا فعالا ان تتحمل عبئا اضافيا مؤقتا في سبيل حليفتها وقاعدتها المتقدمة : اسرائيل ـــ مقداره (٢١) مليون دولار شهريا او (٢٥٠) مليون دولار سنويا ؟ كما ان انتاج وتصدير النفط كان متواصلا للبلدان الاخرى المستوردة ، وهو الانتاج والتصدير الذي تقوم به الشركات الاجنبية نفسها ، وعلى رأسها الشركات الامريكية والبريطانية ، وتواصل جني الارباح التي تعوضها اضعافا عن أية خسارة مؤقتة وتبقى هـــذه الارباح تساهم في ميـــزان مدفوعات البلدين كما سبق أن بينا .

وهذا الاجراء بتطبيقه ضد أمريكا وبريطانيا وحدهما لم يخلق المجاعة النفطية المطلوبة والتي تجعل منه سلاحا فعالا وأسباب فشله في تحقيق ذلـــك كثيرة منها : انه علـــى محدودية آثاره وفعاليته ، لم ينفذ بدقة وقد حصل في تنفيذه كثير من التلاعب نظرا لان الشركات الامريكية والبريطانية التي تنتمي الى البلدان المعادية التي فرضت عليهـــا المقاطعة ـــ هذه الشركات بقيت مستمرة في الانتاج والتصدير فلجأت للتلاعب لصالح بلدانها لا سيما وان لديها فروعا في مختلف البلدان الاوروبية وهي تستطيع أن تنقل النفط من بلد لآخر بسهولة ودون عوائق . وهذا يدلنا على مدى ضعف سلاح النفط في أيدينا حسب الوضع الحالي نتيجة سيطرة الشركات الاجنبية الاحتكارية التابعـــة للبلدان المعادية على عمليات انتاج نفطنا واستغلاله وتصديره ، وطالما لم تتوفر لنا السيطرة والرقابة الحقيقية والاشراف الفعال على عمليات انتاج نفطنا واستغلاله وتصديره مع امكانيات توجيه هذه النشاطات لتحقيق المصالح العليا لبلادنا . فهل نستطيع استخدام هذا السلاح استخداما حقيقيا فعالا ضد أعدائنا اذا كان هذا السلاح خارجا عن سيطرتنا وواقعا تحت سيطرة شركات أجنبية ينتمي القسم الاكبر منها لاولئك الاعداء أنفسهم ؟

ومما لا شك فيه أن قصر اجراء المنع على بلدين ، هما أمريكا وبريطانيا ، قد سهـــل